الأهرام

المصدر: العربى

التاريخ : ١١ اغسطس ٢٠٠٢

..والخبراء المصريون يؤكدون:

انفصال الجنوب يقصم ظهر مصر

فائق

مسلم

■ محمد فائق: استدعاء لإحتلال الجنوب والمنطقة كلها

■ طلعت مسلم: اتفاق إذعان وتهديد للأمن القومى العربى

سليم

■ صلاح الدين سليم: عدوان على حقوق مصر فى حوض النيل

■ د. حورية مجاهد: تهميش للدور المصرى وعودة للسيطرة الاستعمارية

جاء اتفاق مشاكوس بين الحكومة السودانية وقادة الجنوب خارج الحسابات المصرية وتجاهلا تاما لأى دور مصرى فى ابرام الاتفاق.. ليس ذلك فحسب بل هو لطمة قوية للسياسة الخارجية المصرية لن تفيق من صدمتها الآن لما يمثله ذلك من تهديد مباشر للأمن القومى المصرى والعربى إذا ماسارت الأحداث فى اتجاه حق تقرير المصير للجنوب تمهيدا لاعلان دولة جنوبية موازية لدولة الشمال ليتحقق بذلك ما سعت اليه المخططات الأمريكية والصهيونية والتى تستهدف تقسيم الوطن العربى الى دويلات صغيرة فى السودان والعراق الى ان يأتى الدور على مصر فى اللحظة المناسبة.

يقول اللواء صلاح الدين سليم - خبير إستراتيجى - !

ان مذكرة تفاهم مشاكوس تمثل عدوانا حقيقيا على الحقوق الاقليمية لمصر سواء فى حوض النيل أو على المستوى الاقليمى العربى كما أن المذكرة تمثل خطأ إستراتيجيا فادحا من جانب حكومة الخرطوم التى تتجاوز بهذا الاتفاق حقيقة ارتباط الأمن القومى المصرى والسودانى والآمال القومية المستقرة منذ بداية عهد محمد على فى وحدة وادى النيل..

ويضيف اللواء سليم: لا يكفى محاولات حكومة الخرطوم تنشيط العلاقات الثنائية مع مصر فذلك لا يمحى آثار الطعنة المريرة الموجهة ضد مصر من حكومة البشير، وكذلك هذا الاتفاق يمثل حلقة من حلقات التآمر الأمريكى لضرب فكرة التعاون العربى الأفريقى والسعى نحو تفتيت وحدته كما حدث فى الصومال وكما يخطط فى العراق والسودان وهى كذلك

محاولة أمريكية صهيونية لاشعال الخلافات العرقية والدينية والطائفية فى عدد من الدول العربية لاعادة تشكيل العالم العربى كما كان الحال عليه فى فترة الخلافة العثمانية واقتسام المنطقة العربية بين قوى الاستعمار القديم. ويحذر سليم من سيطرة جارانج على الجنوب مع انه لا يحظى بتأييد أكثر من ٤٠٪ من

سكانه وانفراد البشير بالشمال على الرغم من وجود أنشطة مناهضة ورغبات انفصالية فى أقاليم أخرى مثل شرق السودان وجبال النوبة واجزاء من كردفان ودارفور. ويرى سليم أن الحل الوحيد هو تجميد الاتفاق وعقد مؤتمر مصالحة وطنية تمثل فيه جميع القوى السودانية بلا استثناء الى جانب مصر وليبيا ودول

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الايجاد، ولن يغفر التاريخ لمن خططوا لسياسة أدت لرفض شعب السودان للوحدة مع مصر فى الخمسينات.

وينفى محمد فائق - وزير الاعلام الاسبق - وجود تماثل بين حق تقرير المصير الذى منحه جمال عبدالناصر للسودان وبين حق تقرير المصير الذى منحه اتفاق مشاكوس للجنوب لأن حق

تقرير المصير فى ١٩٥٦ استهدفت التحايل على الاستعمار الانجليزى الذى كان يحتل شمال السودان وجنوبه. وكان هدف عبدالناصر أن تكون الوحدة فى حالة قبولها خيارا شعبيا ديمقراطيا وليست وحدة مفروضة من أعلى بالقوة واذا لم تحدث الوحدة - يضيف محمد فائق - تظل العلاقات الودية قائمة بين الشعبين المصرى والسودانى، أما الاتفاق الاخير فهو يعطى حق تقرير المصير للجنوب الذى هو جزء لا يتجزأ من السودان الواحد والاتفاق القديم استهدف اخراج الاحتلال بينما الاتفاق الحالى يستدعى الاحتلال للجنوب وللمنطقة كلها.

ويرى اللواء صلاح سليم أن مصر اصبحت فى ورطة شديدة نتيجة ابرام هذا الاتفاق بعيدا عنها بعد أن قدمنا ساقا واخرنا ساقا فى التعامل مع القضية الشائكة فى جنوب السودان. ولابد أن نصر على استكمال مشروع قناة جونجلى فى جنوب السودان واستغلال الهجرة المنظمة من المصريين والسودانيين المقيمين فى مصر لاستزراع واستصلاح الأراضى الزراعية فى الجنوب والاسراع فى تنميته، ورفض مؤامرة جارانج المدعومة من أمريكا وبريطانيا سواء على المستوى السياسى أو الاعلامى وفضح صور التخريب الفكرى التى تبرر اتفاق مشاكوس بخطأ إدارة العلاقة بين الدين والدولة أو عدم توازن التنمية أو التقليل من الخطر على مصالح مصر كما يفعل بعض كتاب (مركز عبده الاستراتيجى) الذى لم ينتبه بعد الى ان رئيس المؤسسة التى يعمل بها يخضع للابتزاز الصهيونى

مما يدل على ان هذا المركز مخترق.

ويحذر اللواء طلعت مسلم من خطورة إعادة تشكيل المنطقة كلها دون التشاور مع مصر رغم أنها تحتضن الطرفين الحركة الشعبية والحكومة السودانية التى كان يمكن أن تتشاور مع مصر ولا تكتفى بارسال مبعوث لاطلاع القاهرة على مضمون الاتفاق الذى جعل احتمالات تقسيم السودان اكبر من احتمالات استمرار وحدته الامر الذى يحمل مخاطر شديدة على الأمن القومى المصرى ويضيف مسلم: لقد اكتفينا بالمبادرة المصرية الليبية التى كانت عاجزة عن تحقيق أحلام السلام والكارثة اننا تصرفنا على أن القضية تتعلق بدولة شقيقة وليس قضية أمن قومى تمس مصالحنا الاستراتيجية وتركنا حكومة الخرطوم توقع الاتفاق الذى اعتبره - يقول مسلم - اتفاق اذعان لضغوط الولايات المتحدة ومساندتها لجارانج من ناحية وضغوط الفصائل الشمالية المعارضة لها والتى سارعت بالانضمام للحركة الشعبية للاستقواء بها ويتساوى فى هذا احزاب الاتحادى والامة والشيوعى والجبهة القومية بقيادة الترابى.

تؤكد الدكتورة حورية مجاهد استاذة الشئون الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - أن الاتفاق ينطوى على تهميش للدور المصرى الذى زاد من مخاوفنا من إمكانية لجوء القوى الاستعمارية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية الى فتح جبهة جديدة تشبه فلسطين لتهديد مصالحنا الاستراتيجية وهذه السياسة القائمة على التقسيم العرقى والدينى تشبه السياسة الاستعمارية القديمة «فرق تسد» وتحذر حورية من وجود دولة جنوبية بعد سنوات تدعمها دول اجنبية تتعارض توجهاتها مع مصالحنا وتتحكم فى مياه النيل وتضيف: إذا لم يكن هناك سوء نية مبيتة فلماذا تم استبعاد مصر وليبيا؟

ولماذا السرية التى أحاطت المباحثات؟ وتشدد «حورية مجاهد» على أن الأمل فى تحرك قوى من القاهرة وطرابلس لدعم العلاقات مع السودان والتغلب على أية ضغوط خارجية.

■ سعيد السويركى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية